A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 3 من جدول الأعمال **CX/EXEC 19/77/3**

يونيو/حزيران 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة السابعة والسبعون

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 1–5 يوليو/تموز 2019

تقرير اللجنة الفرعية الثانية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

(من إعداد رئيس اللجنة الفرعية)

1– معلومات أساسية

1–1 أخذت الدورة التاسعة والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي علمًا بالتوصية الصادرة عن الدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية والتي تتعلق بوضع خطة استراتيجيةٍ لهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) للفترة 2020–2025 تقوم بما يلي، في جملة أمور:

- استخدام الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2014–2019 كنقطة انطلاق لها؛
- والإحاطة علمًا باستراتيجيات/برامج عمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- والإحاطة علمًا بأهداف الأمم المتحدة التي ترد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة).

2–1 وقامت اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والسبعين بتشكيل فريق معني بالصياغة تابع لرئيس الهيئة ونوابه أعدّ مشروعًا أول منقحًا بناء على التعليقات المقدمة استجابة للوثيقة CL 2017/50/OCS-EXEC والمقترحات الصادرة عن الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية والدورة الأربعين للهيئة. وقد جرى استعراض هذا المشروع من قبل الدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية التي شكّلت لجنة فرعية لوضع مشروع منقح لمناقشته خلال الدورة الخامسة والسبعين. ووافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والسبعين على مشروع مكتمل لتعميمه على أعضاء الدستور الغذائي للتعليق عليه، وأحالت قرارًا على الجدول الزمني وعملية استكمال الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025 إلى الدورة السادسة والسبعين للجنة التنفيذية.

3-1 واتفقت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها السادسة والسبعين على أنها تطمح إلى رفع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 إلى الدورة الثانية والأربعين للهيئة من أجل إقراره.[1] وقامت اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والسبعين أيضًا بإرساء والموافقة على اختصاصات لجنة ثانية معنية بالتخطيط الاستراتيجي تابعة للجنة التنفيذية مفتوحة لجميع الأعضاء فيها، بهدف صياغة مشاريع منقّحة للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 بحسب المقتضى، بما يشمل مشروعًا مكتملاً لإقراره من قبل الدورة الثانية والأربعين للهيئة.[2]

2- النهج

2-1 منذ انعقاد الدورة السادسة والسبعين للجنة التنفيذية، التزم النهج المتكرر لصياغة مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 بالجدول الزمني الذي اتُفق عليه خلال ذلك الاجتماع، بما يشمل الآليات التي جرى من خلالها الترويج للمشاورة مع الدول ودعمها.[3] وخلال العملية، سعت اللجنة الفرعية ورئيسها إلى زيادة الشمولية والمشاركة لأقصى حد، عبر الاسترشاد بالمبادئ التي أقرتها الدورة السادسة والسبعون للجنة التنفيذية والتي تفيد أنّ التخطيط الاستراتيجي يشكّل عملية تطورية وأن الأقاليم وأعضاءها مسؤولة عن الخطة ما يستوجب مشاركتهم الفاعلة في بنائها.[3]

3- التقدم المحرز

3-1 اجتمعت اللجنة الفرعية وجهًا لوجه في المقر الرئيسي للمنظمة في روما، إيطاليا يومي 19 و20 ديسمبر/كانون الأول 2018. أما التعليقات التي أدلى بها 46 بلدًا عضوًا ومنظمة عضو واحدة وخمسة مراقبون استجابةً للوثيقة CL 2018/67/OCS-CA والتي تم تجميعها فوزعّت مسبقًا على المشاركين في الاجتماع. ووردت للاجتماع تقارير شفهية أيضًا من المنسقين الإقليميين بشأن الجهود المبذولة في أقاليمهم، بما يشمل الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في خمسة من أقاليم الدستور الغذائي الستة، من أجل إشراك البلدان في مناقشة مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025.

3-2 ووافقت اللجنة الفرعية على أن الخطة الاستراتيجية نفسها لن تشمل الأنشطة والعناصر المتصلة بها بل بالأحرى وضع خطة عمل لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي ستُراجع وتُنقح دوريًا لضمان بقائها على المسار المناسب لتحقيق أهداف الفترة 2020-2025.

[1] الفقرة 5 من الوثيقة REP19/EXEC1.

[2] الفقرة 6 والمرفق الثالث من الوثيقة REP19/EXEC1.

[3] المرفق الثاني من الوثيقة REP19/EXEC1.

3-3 وقد تريّثت اللجنة الفرعية ووافقت على استعراض نص مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 بطريقة شمولية من أجل استخلاص القاسم المشترك للكمية الكبيرة من التعليقات التي وردتها بدلاً من الشروع في استعراضها كلمةً كلمة. وقد اتخذت اللجنة الفرعية قرارات أساسية[4] في ما يخص:

- صياغة بيان رؤية بسيط ومنفتح "حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصّة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع، في كل مكان"؛
- وإضافة بيان مهمة يبرز جوهر عمل الدستور الغذائي بـــ"أن يكون الجهاز العالمي الأبرز الذي يضع مواصفات غذائية قائمة على العلوم لحماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية"؛
- والتأكيد على أهمية كل هدف من الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي خضعت إلى تعديلات تحريرية لتعزيز وضوحها ووقعها، وإضافة سرد مقتضب لعرض التبرير المنطقي لكل هدف من الأهداف والنية منه؛
- وتبسيط الغايات من كل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة وتركيزها؛
- وتحديد الأطراف المسؤولة عن كل من الغايات، وعن المؤشرات المناسبة للأهداف والغايات.

4-3 وأخذت اللجنة الفرعية علمًا بعدد التعليقات على القيم الجوهرية، واعترفت بأن أي تغييرات في هذا القسم ستتطلب مناقشةً مستفيضة. ونظرًا إلى عدم التوصل إلى توافق على أيّ من التغييرات الجوهرية، أشارت اللجنة الفرعية إلى أنه قد يتم التوسع في مناقشة الموضوع في منتدى آخر.

5-3 وصدر مشروع آخر للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 في الوثيقة CL 2019/21/OCS-CAC مع تحديد المهلة النهائية للتعليق عليه بتاريخ 30 أبريل/نيسان 2019. وقد وردت تعليقات من 33 بلدًا عضوًا ومنظمة عضو واحدة وجهة مراقبة واحدة.

6-3 بالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات غير رسمية على هامش اجتماع لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة في 14 مارس/آذار 2019.[5] وقد قام المنسقون الإقليميون أو المناوبون عنهم بتيسير الاجتماعات بدعم من رئيس الهيئة ونوابه وأمانة الدستور الغذائي. وأتاحت الاجتماعات للبلدان أن تطلب توضيحات بشأن التغييرات المطبقة والخطوات التالية المقترحة، وأن تشارك تعليقاتها العامة بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية المنقحة للفترة 2020-2025.

7-3 وقد نظر رئيس اللجنة الفرعية في التعليقات التي وردت استجابةً للتعميم ولتقرير الاجتماعات غير الرسمية تحضيرًا لمشروع آخر للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 جرى تعميمه على أعضاء اللجنة الفرعية كافةً قبل المناقشة خلال الدورة السابعة والسبعين للجنة التنفيذية والدورة الثانية والأربعين للهيئة.

[4] يمكن الاطلاع على موجز الرئيس بشأن الاجتماع الذي عقد وجهًا لوجه في 19-20 ديسمبر/كانون الأول 2018 على هذا الرابط.

[5] يمكن الاطلاع على التعليقات والنقاط الرئيسية للاجتماعات الإقليمية غير الرسمية بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية المنقحة للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، في بوردو فرنسا، على هذا الرابط.

3–8 وكان هناك دعم عام خلال الاجتماعات غير الرسمية ومن قبل البلدان الأعضاء التي أدلت بتعليقات محددة في استجاباتها للتعميم، دعمًا للهيكل المنقح لمشروع الخطة الاستراتيجية الذي أصبح الآن أكثر إيجازًا وسهولة للقراءة وللاطلاع عليه نتيجة لذلك. وقد سأل أحد البلدان الأعضاء ما إذا كان يجوز في ضوء هذا التغيير، تسمية هذه الوثيقة بـ"الخطة الاستراتيجية" أو ما إذا أصبحت تشكل الآن إطارًا استراتيجيًا لصياغة الخطط. وتتضمن الوثيقة المنقّحة عنوانين بديلين هما "الخطة الاستراتيجية" و"الاستراتيجية".

3–9 وطلبت 4 بلدان أعضاء ومنظمة عضو واحدة معلومات إضافية بشأن عملية صياغة خطة العمل، تأكيدًا على الشمولية والشفافية. ويشير ذلك إلى القسم 1–6 من مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025. ويسود اعتبار حالي مفاده أنه إذا اعتمدت الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025 من قبل الدورة الثانية والأربعين للهيئة فإن لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ستضع خطط تنفيذ إقليمية خلال اجتماعاتها في عام 2019. وسيمكن من ثم تجميع نواتج مناقشات اللجان الإقليمية من قبل الدورة الثامنة والسبعين للجنة التنفيذية في فبراير/شباط 2020 إلى جانب أي إجراءات تنفيذية تتخذها هذه اللجنة أو الأمانة. وسيمكن من ثم استعراض خطة العمل الموحدة من قبل الدورة الثالثة والأربعين للهيئة، واستعراض الخطة الاستراتيجية مع خطة العمل من قبل الهيئة مرة كل سنتين بعد ذلك بالتماشي مع الأحكام ذات الصلة في دليل الإجراءات. وستتضمن هذه العملية استعراضًا نقديًا للمؤشرات، وقد تؤدي بالتالي إلى صياغة أنشطة ومؤشرات أخرى و/أو تنقيحها. وسيسترشد الاستعراض المنتظم الذي تجريه الهيئة بالاستعراضات السنوية لحالة تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تقوم بها الأمانة والتي تبلّغ إلى اللجنة التنفيذية.

3–10 وقد قام أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون بتكرار نص مقدمة الخطة الاستراتيجية مرات عدة. وورد عدد كبير من التعليقات على النص، كما في حالات التكرار السابقة، ما دل على ضرورة تجاوب الدستور الغذائي مع التغييرات في البيئة الخارجية (القسمان 1–3 و2–3 من مشروع الخطة الاستراتيجية) والقيم الجوهرية. وقد جرت مناقشة هذه الأخيرة بعمق في القسمين 4–1 و4–2 أدناه تباعًا.

3–11 وورد أيضًا عدد ملحوظ من التعليقات بشأن المهمة والرؤية المقترحيتن وبشأن الغايات والنواتج والمؤشرات، وقد خضع كل ذلك إلى تنقيح واف من قبل اللجنة الفرعية خلال اجتماعها في ديسمبر/كانون الأول 2018 وقد جرت مناقشتها بعمق في القسم 4–3 وما يليه أدناه.

3–12 ويبقى الطموح في اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2020–2025 لدى الدورة الثانية والأربعين للهيئة. ولهذه الغاية ستجتمع اللجنة الفرعية مرةً أخيرة قُبيل الدورة السابعة والسبعين للجنة التنفيذية من أجل التأكيد على فهمها المشترك للتغييرات المطبقة والمسائل التي ستبقى واردةً بين قوسين معقوفين لكي تتم مناقشتها مع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين على هامش الدورة الثانية والأربعين للهيئة بحسب المقتضى.

4- ملاحظات

4-1 صدرت تعليقات من 13 بلدًا عضوًا ومنظمة عضو واحدة وجهة مراقبة واحدة بشأن النص في القسمين 3-1 و3-2 من مشروع الخطة الاستراتيجية تتصل بضرورة تجاوب الدستور الغذائي مع التغييرات في البيئة الخارجية. وبشكل خاص، أُعرب عن القلق من أن تحدو بنا الإشارة إلى طائفة واسعة من الاتجاهات والتحديات والفرص، إلى العمل خارج نطاق ولاية الدستور الغذائي. ولا تتمثل نية القسم 3-2 في تغيير ولاية الدستور الغذائي وإنما تطمح بدلاً من ذلك إلى تحديد جملة من الاتجاهات والتغييرات التي إما تم ترحيلها من نص الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019 أو استخلصت من مطبوع المنظمة لعام 2017 "مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات". وقد تكون لكل منها تأثيرات تتيح تحديات أو فرصًا تتصل بحماية صحة المستهلك أو تعزز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. أما أحد الاختبارات التي يمكن للجنة التنفيذية وللهيئة تطبيقها لدى النظر في أولويات صياغة المواصفات فهي طبيعة وماديّة أي من تأثيرات هذه الاتجاهات والتحديات الناشئة في حماية صحة المستهلك أو الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، ومدى قابلية توحيد الخطوات اللازمة لتناول هذه التأثيرات. وبصرف النظر عن هذا التبرير المنطقي يتضح من التعليقات المقدمة أن ثمة شواغل بشأن إدراج قائمة مطوّلة من الاتجاهات والتحديات في القسم 2-3. أما المقارنة بين النص المقترح وبين النص المعتمد في الخطة الاستراتيجية 2014-2019 فتتيح لنا تبيان اتجاهين فقط يمثلان تحديين (أي آثار انتقال السكان وشح المياه) لم يذكرا في القسم الموافق من الخطة الحالية. وبالتالي يتضمن النص المنقح خيار حذف هذين الاتجاهين اللذين يعدّان تحديين والاكتفاء بنص الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019.

4-2 واقتُرحت تنقيحات على القيم الجوهرية من قبل 5 بلدان أعضاء ومنظمة عضو واحدة فيما أن بلدًا عضوًا واحدًا أيد صراحة النص الحالي. واقترح بعض الأعضاء تغيير عبارة "بناء التوافق في الآراء" إلى "التوافق في الآراء" فيما اقترح آخرون إدراج قيمة جديدة لـ"استخدام العلوم" أو لعبارة "قائم على أساس علمي." ويجوز لأية منظمة أن تستعرض قيمها الجوهرية من وقت إلى آخر ولكن يتمثل طموح الدستور الغذائي في استعراض القيمه الجوهرية ضمن الجدول الزمني المرتقب لاعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025. ومع التذكير بأنّ صياغة القيم الجوهرية الحالية كانت عبارة عن عملية قائمة على المداولات امتدت لعدد من السنين، تم الاقتراح بأنه يجوز للدورة الثانية والأربعين للهيئة أن تلتزم باستعراض القيم الجوهرية مستعينة بعملية شاملة وشفافة خلال مدة هذه الخطة الاستراتيجية. ويرد نص إحدى الحواشي في هذا الصدد ضمن المشروع المنقح للخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025.

4-3 وبحسب ما يصفه القسم 3-3 أعلاه، فقد اقترحت اللجنة الفرعية بيان رؤية بسيطًا ومنفتحًا وإضافة بيان مهمة. ويرمي بيان الرؤية إلى عرض رؤيتنا للدستور الغذائي في المستقبل بلغة بسيطة. أما بيان المهمة فيصف العمل الذي يقوم به الدستور الغذائي والغاية منه بعبارات عملية. وقد كانت تلك البيانات موضع تعليقات من قبل 17 بلدًا عضوًا ومنظمة عضو واحدة وجهة مراقبة واحدة. وإقرارًا بأن هذا النص الجديد لم يكن موضع نقاش خارج اللجنة الفرعية، تظهر التغييرات المقترحة ضمن أقواس معقوفة في النص الجديد لمزيد من التفكير فيها والنقاش بشأنها خلال الدورة السابعة والسبعين للجنة التنفيذية والدورة الثانية والأربعين للهيئة.

4-4 وقد وردت جملة من الاقتراحات التي تطلب إجراء تعديلات طفيفة على توصيفات الأهداف مع تركيز معظمها على تبسيط النص أو توضيحه أو تعزيز فهمه. وتضمنت التعديلات المقترحة حذف كلمة "الحاسمة" من عنوان الهدف الاستراتيجي 1. وناقشت اللجنة الفرعية ذلك وخلصت إلى أنه يتعيّن على الهدف أن يتضمن عنصرًا يبيّن أن الدستور الغذائي قد تناول أيضًا قضايا ذات أهمية متزايدة أو حاسمة. ولذا تم الاحتفاظ بذكر كلمة "الحاسمة" في الهدف ضمن المشروع المرفق طيًا بالوثيقة رقم CL 2019/21/OCS-CAC.

5-4 ومن بين التعليقات التي وردت بشأن الغايات التابعة للأهداف الاستراتيجية، تم تحديد الهدف الجديد الممكن التالي لتنظر فيه الهيئة:

تشجيع المراقبين على المشاركة في عمل الدستور الغذائي وأجهزته الفرعية اعترافًا بأن المراقبين مسؤولين عن وضع مواصفات مستخدمة في تجارة الأغذية مثل الشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة (الهدف الاستراتيجي 1 أو الهدف الاستراتيجي 3)

6-4 وتم تلقي جملة من التعليقات بشأن المؤشرات المقترحة للأهداف الاستراتيجية وغاياتها، كما تم تقديم مزيد من المساهمات حول إمكانية جمع البيانات من قبل أمانة الدستور الغذائي. ويؤكد دفق التعليقات بوجه عام أن البلدان الأعضاء لم تتكن تتوقع من عبء الإبلاغ أن يكون ثقيلاً. وأدلت عدة بلدان بعدد من التعليقات المتصلة بخطوط الأساس أو بالمقاصد. ولا توجد حاليًا أي خطوط أساس أو مقاصد مرتبطة بالمؤشرات. وسيتم التوسع فيها من خلال عملية صياغة خطة للعمل واستعراضها من قبل الدورة الثالثة والأربعين للهيئة في حال اعتماد الخطة الاستراتيجية من قبل دورتها الثانية والأربعين.

7-4 وقد اقترح بعض الأعضاء أيضًا أنشطة بشأن عدد من الغايات. وقد جرى تدوين تلك الأنشطة وسوف تكون متاحةً، إلى حانب التعليقات على الأنشطة المقترحة في المشاريع السابقة للخطة الاستراتيجية قبل تبسيطها، للبلدان الأعضاء وللمراقبين لكي تسترشد بها عملية صياغة خطط العمل عقب اعتماد الخطة الاستراتيجية.